الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/25/ATG/1

الجمعية العامة

Distr.: General
19 February 2016
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الخامسة والعشرون
٢-١٣ أيار/مايو ٢٠١٦

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٦*

أنتيغوا وبربودا

* استنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.

GE.16-02510(A)
1602510

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- معلومات أساسية عن البلد

ألف- الدستور

١- أنتيغوا وبربودا مستعمرة سابقة من مستعمرات بريطانيا العظمى وقد نالت استقلالها كدولة ذات سيادة في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١. ودستور أنتيغوا وبربودا هو القانون الأعلى في البلد، وأحكامه راسخة ولا يمكن تعديلها إلا إذا حظيت بتأييد أصوات ما لا يقل عن ثلثي جميع أعضاء مجلس النواب. ولا يمكن تعديل مشاريع القوانين المخصصة لتعديل مواد وأبواب محددة في الدستور إلا بموجب استفتاء ويتعين أن يحظى ذلك الاستفتاء بما لا يقل عن ثلثي جميع الأصوات الإجماعية المدلى بها.

٢- وتتضمن ديباجة دستور أنتيغوا وبربودا أحكام حقوق الإنسان المبينة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويعتبر أي قانون يتعارض مع الدستور قانوناً لاغياً وباطلاً. وينص الدستور على صون كرامة الإنسان وقدره وحق جميع الأشخاص في التمتع بالحقوق والحريات الأساسية للفرد ومكانة الأسرة في مجتمع يعيش فيه الرجال والنساء أحراراً ويقوم على أسس بناء مؤسسات حرة.

باء- السلطة التنفيذية

٣- أنتيغوا وبربودا ديمقراطية برلمانية تسير على تقليد يتسم بدرجة عالية من المشاركة في العملية السياسية وهذا التقليد موروث من الاستعمار البريطاني وتعززه تقاليد السكان الأصليين وتطلعاتهم وثقافاتهم القائمة على الديمقراطية.

٤- ويتألف البرلمان من غرفتين هما المجلس الأدنى أي مجلس النواب والمجلس الأعلى وهو مجلس الشيوخ. ويتألف المجلس الأدنى من ١٧ ممثلاً منتخباً ومن النائب العام (وزير الشؤون القانونية) ومن رئيس البرلمان. أما مجلس الشيوخ فيضم ١٧ عضواً يعينهم الحاكم العام بناءً على مشورة. ويرفع رئيس الوزراء توصية بتعيين عشرة أعضاء، منهم أربعة بناء على مشورة رئيس المعارضة وعضو واحد بتوصية من مجلس بربودا ويعين فرد من بربودا بناءً على توصية رئيس الوزراء ويترك تعيين فرد آخر للسلطة التقديرية للحاكم العام. ويشكل الحكومة التي يترأسها رئيس وزراء الحزب أو ائتلاف الأحزاب الذي يحصل على أكبر عدد من الممثلين المنتخبين. ويعين رئيس الوزراء أعضاء حكومته ويتولى مجلس الوزراء المهام التنفيذية. ومجلس الوزراء مسؤول أمام البرلمان بمقتضى الدستور. وينص الدستور على الإجراء الذي يتعين على البرلمان بموجبه الاضطلاع بمهمة صياغة قوانين من أجل السلام والنظام العام والحكم الرشيد في أنتيغوا وبربودا.

جيم- السلطة القضائية

٥- يتضمن الأمر الصادر عن محكمة النقض الأحكام الناظمة لتعيين أعضاء السلطة القضائية ومدة خدمتهم وإجراءات إقالتهم، وهي تنص على حماية استقلالية ونزاهة القضاة في

محكمة النقض في منطقة شرق البحر الكاريبي فيما يتعلق باختصاصها الأصلي واختصاصها الاستئنافي. وتعين لجنة الخدمات القضائية والقانونية التابعة لمنظمة دول شرق البحر الكاريبي قضاة محكمة النقض الذين يؤلفون المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف.

٦- ويمكن لمواطني البلد أن يقدموا التماساً إلى المحكمة بشأن أي انتهاك يتصورونه للحقوق والحريات المدنية التي يكفلها الدستور. ويحق لأي طرف معني الطعن في صحة قانون ما أو حكم من الأحكام التشريعية في حال عدم تطابقهما مع الدستور. ويمكن للمواطنين اللجوء إلى المحكمة من أجل المراجعة القضائية لأي إجراء تتخذه السلطة التنفيذية ويرون أنه انتهك أو ينتهك حقوقهم الإنسانية.

٧- ويمكن للمقيمين في أنتيغوا وبربودا ومواطنيها اللجوء إلى المحاكم الجزئية للانتصاف فيما يتعلق بطائفة متنوعة من المسائل التي تشمل القيود المالية والعنف المنزلي وإعالة الأطفال والوصول إليهم ومنح تراخيص المشروبات الكحولية وما إلى ذلك. وتبدأ الأغلبية العظمى من القضايا الجنائية إن لم يكن كلها في المحكمة الجزئية. والقضاة هم رجال قانون مدربون يعينهم الحاكم العام بناءً على مشورة لجنة الخدمات القضائية والقانونية. ويتمتع القضاة في الوقت الحاضر بأمن الوظيفة وهم حالياً تحت سلطة رئيس القضاة الذي يتولى بدوره رئاسة لجنة الخدمات القضائية والقانونية ولم يعودوا تحت إشراف النائب العام.

٨- ويمكن لجميع أبناء أنتيغوا وبربودا الذين يسعون للانتصاف في مسائل تتطلب تفسير معاهدة شاغاراماس اللجوء إلى محكمة العدل الكاريبية فيما يتعلق باختصاصها الأصلي. ومحكمة الاستئناف النهائية هي اللجنة القضائية للمجلس الملكي الخاص في المملكة المتحدة ويحكم الدستور إجراءات الوصول إليها. ولا بد من إجراء استفتاء في أنتيغوا وبربودا لاعتماد محكمة العدل الكاريبية لكي تكون محكمة الاستئناف النهائية للبلد.

ثانياً- تعزيز وحماية حقوق الإنسان في أنتيغوا وبربودا

ألف- الصكوك الدولية لحقوق الإنسان

٩- بما أن أنتيغوا وبربودا بلد يأخذ بنظام قانوني ثنائي فإن الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي هي طرف فيها لا يمكن أن تكون أساساً للإجراءات القانونية في المحاكم المحلية. يتعين على البرلمان أولاً أن يسّن تشريعات لأغراض إنفاذ الصكوك الدولية التي يكون البلد طرفاً فيها.

١٠- وأهم صكوك حقوق الإنسان التي أصبحت أنتيغوا وبربودا طرفاً فيها هي الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

باء- الاتجار بالأشخاص

١١- يعدّل قانون (منع) الاتجار بالأشخاص (المعدّل) لعام ٢٠١٥ ويعزز قانون (منع) الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٠. وينص قانون عام ٢٠١٥ على زيادة الغرامات والمدة الزمنية للأحكام الصادرة وهو يمنح مدير النيابة العامة سلطة البت فيما إذا كانت المحاكمة على جريمة ثنائية ستجري بإجراءات موجزة أو بناء على لائحة اتهام. وينص القانون على أحكام لتعيين لجنة لمنع الاتجار بالأشخاص تتمتع بصلاحيات واسعة النطاق تتعلق بصياغة سياسات وبرامج مخصصة لتحقيق أغراض القانون.

جيم- تهريب المهاجرين

١٢- صدر قانون (منع) تهريب المهاجرين (المعدّل) لعام ٢٠١٥ من أجل تعزيز قانون عام ٢٠١٠ وتعديله. وينص قانون عام ٢٠١٥ على زيادة العقوبات ولا يزال يعكس خطورة الجريمة والتداعيات الدولية. وقد استلزم الأمر تعديل قانون منع تهريب المهاجرين الصادر في عام ٢٠١٠.

ثالثاً- الإنجازات وأفضل الممارسات، والتحديات والشكاوى

ألف- مكتب المعايير في أنتيغوا وبربودا

١٣- مكتب المعايير في أنتيغوا وبربودا هيئة قانونية أنشئت في عام ١٩٨٩ لتحديد وتطبيق المعايير اللازمة لحماية حقوق مستهلكي السلع التي تشترى أو تُصّنع في أنتيغوا وبربودا. ومكتب المعايير عضو في المنظمة الإقليمية المعنية بالمعايير والنوعية التابعة للجماعة الكاريبية وهي الهيئة الإقليمية التي تشجع على وضع المعايير ومواءمتها وتحسين النوعية في إنتاج السلع والخدمات في الجماعة الكاريبية وبالتالي تيسير حماية المستهلك والبيئة. ومكتب المعايير ملزم بمعالجة مسائل تتعلق بنوعية ومعايير تصنيع السلع وبيعها وتوفير الخدمات والعمليات والممارسات التجارية. ويعالج مكتب المعايير الشكاوى المتعلقة بالمنتجات ويختبر أيضاً المنتجات لكي يكفل تلبيتها لمعايير الجودة المطلوبة. ويتولى مكتب المعايير أيضاً نشر المعلومات المتعلقة بحقوق المستهلكين على الجمهور من خلال مجموعة متنوعة من المنابر الإعلامية وحلقات العمل التدريبية.

باء- التشهير الجنائي

١٤- ينزع قانون التشهير لعام ٢٠١٥ صفةَ الجرم عن التشهير الجنائي الذي كان موضع قلق بالغ لوسائط الإعلام ويوضح أيضاً حالات الغموض القائمة التي تكتنف القانون العام. ويحدد القانون أيضاً المعايير اللازمة للدفاع عن الحصانة المقيدة أي وضع تقارير منصفة ودقيقة

للمداولات العامة، مثل البيانات الصادرة في البرلمان والمؤتمرات الدولية والمحاكم الدولية والبيانات الصحفية الدولية.

جيم- الهجرة

١٥- منح قانون الهجرة والجوازات (المعدّل) الصادر في عام ٢٠١٥ عفواً للأشخاص الذين يقيمون بصورة غير قانونية في أنتيغوا وبربودا. ويمكن للأشخاص الذين هم في وضع غير قانوني تقديم طلب إلى الوزير لقاء دفع أية تأخيرات مستحقة للحكومة ودفع الرسوم المحددة في هذا الطلب للحصول على عفو وتمديد الفترة الزمنية للبقاء في أنتيغوا وبربودا. ولدى النظر في الطلب المتعلق بمنح العفو تأخذ الوزارة بعين الاعتبار المعلومات التي تظهر عدم صدور أية إدانة جنائية بحق مقدم الطلب وتثبت عند الانطباق ما إذا كان لديه روابط أسرية في أنتيغوا وبربودا وأية معلومات أخرى تُعتبر ذات صلة بالطلب.

دال- أمين المظالم

١٦- أمين المظالم شخص مستقل بموجب الدستور يتولى مهمة التحقيق في الشكاوى المقدمة من الأشخاص المتضررين من الإجراءات التي اتخذها مسؤولو الحكومة والسلطات القانونية. ولا يملك أمين المظالم سلطة قسرية بل يسعى إلى إيجاد حلول للمشاكل من خلال عملية التحقيق والمصالحة. ويقدم أمين المظالم تقريراً إلى البرلمان كل عام يحدد فيه القضايا التي تناولها خلال العام ونتائجها.

هاء- مفوض الإعلام

١٧- أُنشئ مكتب مفوض الإعلام بموجب قانون حرية المعلومات لعام ٢٠٠٤. ويمكن للمواطنين طلب المساعدة من مفوض الإعلام كتدبير لا يُلجأ إليه إلا كملاذ أخير من أجل الحصول على معلومات من إدارة حكومية عندما تفشل مساعيهم في الحصول على المعلومات. وعلى الإدارات الحكومية موافاة مفوض الإعلام بأية معلومات مطلوبة شريطة ألاّ ترد في فئة مستثناة بموجب القانون. وترد من بين أحكام الاستثناء الواردة في القانون المعلومات الشخصية والتجارية والسرية والسلامة الصحية والدفاع والأمن والمصلحة الاقتصادية العامة والامتياز القانوني ويقتصر عدم البوح بها على الحالات التي من المحتمل أن تتسبب في إلحاق ضرر جسيم.

واو- سجن صاحبة الجلالة

١٨- صُمم السجن بحيث يستوعب نحو ١٥٠ سجيناً. ويعاني السجن من الاكتظاظ ويبلغ عدد نزلاء السجن في الوقت الراهن نحو ٣٨٦ سجيناً من بينهم ١٨ سجينة. ويضم السجناء المدانين والأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة، بمن فيهم الأحداث الذين ارتكبوا جرائم خطيرة.

وسيفضي سّن مشروع قانون قضاء الأطفال (الذي يُناقش فيما بعد) إلى تغيير هذه الحالة لأن على الحكومة إيداع الأحداث في أماكن إقامة آمنة عوضاً عن السجن.

١٩- وتنظر الحكومة في فكرة الرصد الإلكتروني للأشخاص المدانين بجرائم صغيرة وبسيطة كطريقة لخفض عدد السجناء بعد أن ارتُئي أن تلك التكنولوجيا يمكن أن تُستخدم للأخذ بمبدأ الإقامة الجبرية.

٢٠- وقد وضعت عدة برامج لإعادة التأهيل من أجل مساعدة السجناء، بما في ذلك دوائر السجون التي تقدم المشورة والإرشاد والدعم الروحيين إلى المجرمين. وتقدم مديرية الشؤون الجنسانية مهارات أساليب الحياة والبراعة التي تؤهلهم للعمل لدى إطلاق سراحهم. ولدى شعبة البيئة برنامج من أجل السجناء المدانين يتيح لهم الانضمام إلى برنامج عمل لمساعدتهم على اكتساب مهارات العمل بغية تهيئتهم للحياة العملية لدى مغادرتهم السجن. ومدير السجن هو الذي يختار السجناء.

زاي- الأشخاص ذوو الإعاقة

٢١- أصبحت حكومة أنتيغوا وبربودا في الآونة الأخيرة العضو الحادي والستين بعد المائة من أعضاء الأمم المتحدة الذين صدقوا على صكوك الانضمام إلى الاتفاقية وسلموها إلى مكاتب الأمم المتحدة في نيويورك. وسترسم الحكومة سياساتها بالتشاور مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة للتحضير للتشريعات الوطنية.

٢٢- وتعتبر رابطة الأشخاص ذوي الإعاقة في أنتيغوا وبربودا منظمة غير حكومية نابضة بالحياة وهي تنظم حملات من أجل وضع حدٍ للوصم والتمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٣- وتستند السياسات الحكومية الرامية إلى تعليم الأطفال ذوي الإعاقة إلى ممارسة التعليم الشامل. ويلتحق الأطفال ذوو الإعاقة البصرية بالتعليم العادي في مرحلة التعليم ما قبل المدرسي في حين أن الأطفال الصم والأطفال ذوي الإعاقة الذهنية يلتحقون ببرامج خاصة بهدف نقلهم إلى نظام التعليم الرئيسي. وتحظى رابطة الأشخاص ذوي الإعاقة في أنتيغوا وبربودا إلى جانب الأشخاص ذوي الإعاقة بالدعم والمساعدة من عدة إدارات وشُعبٍ حكومية وهي وزارة الصحة ووزارة التحول الاجتماعي، وتقدم الدائرة التابعة للمركز الوطني لإعادة التأهيل المهني لشؤون الإعاقة المساعدة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة المؤهلين للحصول عليها ويمكن للبالغين الشباب المصابين بالإعاقة الحصول على التدريب المهني الذي يقدمه مركز شؤون الإعاقة.

٢٤- وتقدم وزارة التحول الاجتماعي ووزارة الصحة الخدمات لتلبية الاحتياجات الخاصة لذوي الإعاقة من خلال توفير مساعدة عملية لاقتناء أجهزة مُعينة وللعلاج الطبي. وقدمت الحكومة مؤخراً أربع حافلات لبدء خدمات شبه النقل العام من أجل معالجة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة على صعيدي التنقل والنقل.

حاء- فئة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية

٢٥- لا يتعرض الأشخاص من فئة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية بوجهٍ عام للتمييز ضدهم في أنتيغوا وبربودا، وهناك عدة شخصيات معروفة من تلك الفئة تعيش بحرية وسلام شأنها شأن أي مواطن. ويُعتبر اللواط بين البالغين بالتراضي أمراً غير قانوني بموجب أحكام قانون الجرائم الجنسية لعام ١٩٩٣ ولا يتعرض البالغون الذين يمارسونه برضاهم للملاحقة القضائية بيد أن أفعال اللواط تخضع للملاحقة القضائية عندما تمارس مع الأحداث أو بدون رضى الطرف الآخر.

طاء- حقوق الطفل

٢٦- ينص قانون التعليم (القانون رقم ١٤٥) على مطالبة الأطفال بالالتحاق بالمدرسة من سن الخامسة وحتى السادسة عشرة. وتقدم الحكومة التعليم المجاني، وهناك الكثير من المدارس الابتدائية والثانوية التي توفرها الدولة. وتقدم الحكومة أيضاً التدريب المهني والتقني للأطفال في المدارس الثانوية الراغبين في اكتساب مهارات عملية.

٢٧- وهناك عدة مؤسسات خاصة تتيح التعليم مقابل رسوم، وعلى الرغم من أن تلك المدارس لا تخضع مباشرةً لرقابة وزارة التعليم، تؤدي وزارة التعليم دوراً إشرافياً على المدارس الخاصة ويمكنها أن تغلقها إذا رأت أنها دون المستوى المطلوب.

٢٨- وتوجد شعبة للنماء في مرحلة الطفولة المبكرة في وزارة التعليم تضطلع بمسؤولية مرافق الرعاية النهارية والتعليم ما قبل المدرسة في الجزيرة وتتمتع بسلطات الإشراف على تلك المرافق.

٢٩- وأصدر مجلس النواب مؤخراً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ مجموعة من القوانين المتعلقة بالأطفال والأُسر وهي:

(أ) مشروع قانون قضاء الأطفال لعام ٢٠١٥؛

(ب) مشروع قانون الأطفال (الرعاية والتبني) لعام ٢٠١٥؛

(ج) مشروع قانون مركز الأطفال لعام ٢٠١٥؛

(د) مشروع قانون العنف المنزلي لعام ٢٠١٥ (قانونٌ عولج في إطار القضايا الجنسانية).

مشروع قانون قضاء الأطفال

٣٠- يتمثل الهدف من مشروع قانون قضاء الأطفال لعام ٢٠١٥ في منع تجريم الشباب والحيلولة دون وصمهم في مقتبل العمر بسبب الآثار والنتائج السلبية للوقوع في شرك النظام الجنائي. ويُحدد القانون إجراء العدالة الجنائية للأطفال من أجل مساعدة الأطفال الذين تتعامل معهم العدالة خارج إطار عملية العدالة الجنائية التقليدية. وسيكون هناك المزيد من التركيز على

مساعدة فُرادى الأطفال وتقييمهم بهدف مساعدة الطفل على البقاء خارج نظام العدالة الجنائية. ويستخدم القانون مبادئ العدالة التصالحية لدى التعامل مع الأطفال والهدف من ذلك هو منعهم من الانغماس بدرجةٍ أكبر في مخالفة القانون. وينص القانون أيضاً على الإجراءات اللازمة لتحويل القضايا بعيداً عن إجراءات المحكمة الرسمية من أجل إرساء عملية تقييم للأطفال بهدف اتخاذ قرارات تعالج القضايا التي يطرحها الطفل.

٣١- وشُكل مجلس لقضاء الأطفال يضم أعضاء من رجال الدين والأخصائيين الاجتماعيين وقاضياً ويمثُل الطفل أمام المجلس عوضاً عن الذهاب مباشرةً إلى المحكمة من أجل تقييم حالته. وتتاح للطفل الفرصة لشرح الحادث من وجه نظره. ويتخذ المجلس قراراً بشأن المنحى الذي سيمضي فيه قُدماً تحقيقاً لمصلحة الطفل الفضلى بمراعاة جميع الظروف.

٣٢- وسيكون لسلامة الطفل الفورية ورعايته ورفاهه مع أطفال آخرين في منزل الطفل أهمية بالغة لدى البت في الخطوات المناسبة للمساعدة والاستجابة لحماية الطفل من خطر إلحاق أضرار جسيمة به. ويمكن انتزاع الأطفال إذا تبين أنهم يحتاجون إلى الحماية وأن صحتهم أو سلامتهم معرضة لخطر مباشر.

٣٣- ويُلغي هذا القانون العقوبة البدنية بوصفها خياراً من خيارات إصدار الأحكام وينص على الاحتجاز في أماكن إقامة آمنة للأطفال كبديل عن إيداعهم في السجن.

قانون (رعاية وتبني) الأطفال لعام ٢٠١٥

٣٤- وُضع القانون لحماية وتعزيز رعاية الأطفال ولكي ينص على أن تكون جميع الإجراءات والقرارات المتخذة الخاصة بالطفل أي سلامة الطفل ورعايته ورفاهه اعتبارات تُراعى في المكان الأول، وينطبق المبدأ نفسه عندما يُنتَزع الطفل من حضن أبويه. ويجب أن يكون كل إجراء يُتخذ لمصلحة الطفل الفضلى وغيره من الأطفال في الأسرة حسب الاقتضاء.

التبني

٣٥- يسعى القانون إلى إصلاح القانون الحالي المتعلق بالتبني وينص على فرض المزيد من الرقابة على إجراءات التبني لحماية ورعاية الطفل الذي سيخضع لعملية التبني. وهناك أيضاً أحكام تتعلق بحماية الأطفال الذين يتبناهم أشخاص يعيشون خارج أنتيغوا وبربودا. وينص القانون على إنشاء لجنة معنية بالتبني من أجل إضفاء المزيد من الرقابة الحكومية على عملية التبني.

قانون مركز الأطفال لعام ٢٠١٥

٣٦- ينص القانون على تساوي الأطفال في المركز. ولم يعد هناك أي وصم أو فرق بين الأطفال المولودين في إطار الزوجية والمولودين خارجه، وقد أُلغيت جميع الفروق القائمة الناجمة عن الحالة الزوجية لآباء الطفل. وقد كان لذلك تبعات هامة على صعيد حقوق الإرث والوصية من حيث حق جميع الأطفال في المساواة في الميراث لدى وفاة أحد الأبوين.

ياء- تخفيف حدة الفقر

٣٧- وزارة التحول الاجتماعي هي الوزارة التي تضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد. وقد نفذت الحكومة الكثير من البرامج الاجتماعية للمساعدة على الحد من الفقر. ويضطلع مكتب الأوصياء وهو شعبة من شُعَب وزارة التحول الاجتماعي بمسؤولية دفع بدل إعانة كل أسبوعين إلى الفقراء والمعوزين. ويتلقى أولئك الأشخاص أيضاً مساعدة مالية محدودة لإجراء إصلاحات في منازلهم من خلال المنحة المقدمة لتحسين المنزل ويتلقى المعوزون منحاً بسيطة لدفع تكاليف الجنازة.

٣٨- ونفذت الحكومة سياسات وخططاً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد وللحد والتخفيف من وطأة الفقر. وهناك عدة مشاريع ترمي مباشرة إلى التخفيف من الفقر ومساعدة الفقراء والمعوزين. وقد رفعت الحكومة الحد الأدنى للأجور من ٧,٥٠ دولارات في الساعة إلى ٨,٢٠ دولارات في الساعة اعتباراً من الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ بموجب صك قانوني.

٣٩- ولدى الحكومة برنامج للوجبات المدرسية للأطفال في المدارس التي تملكها الدولة، وتقدم الوجبات بتكلفة قدرها دولار واحد من دولارات شرق الكاريبي في اليوم. ويقدم المشروع وجبات غذائية ساخنة إلى جميع أطفال المدارس الابتدائية الذين يشاركون في المبادرة. ولا يرتبط المشروع بمستوى إمكانيات الأشخاص وهو يتلقى إعانات طائلة من الحكومة.

٤٠- ونفذت الحكومة برنامجاً لتقديم منح الزي المدرسي وهو متاح لجميع المواطنين ولا يرتبط بمستوى إمكانياتهم ويمكن لجميع المواطنين الذين لديهم أطفال في المدرسة الاستفادة من البرنامج سواء أكانت المدرسة خاصة أم عامة.

شركة بي دي في كاريبي أنتيغوا وبربودا المحدودة

٤١- شركة بي دي في كاريبي أنتيغوا وبربودا المحدودة (بي دي في كاريبي) هي شركة حكومية مملوكة بالكامل للدولة وقد تأسست في عام ٢٠٠٥ فيما يتصل بتفعيل مبادرة البترو - كاريبي. وقد اتُّخذت المبادرة في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بالاشتراك مع حكومة فنزويلا من أجل شعوب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتعزز مبادرة البترو - كاريبي التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في المنطقة بإتاحة الفرصة للبلدان المشاركة لشراء الوقود من فنزويلا بشروط تساهلية واستخدام المدخرات لتمويل برامج اجتماعية ترمي إلى تحسين نوعية الحياة مع التركيز بصفة خاصة على الفئات الضعيفة. وشاركت شركة بي دي في الكاريبي في عدد من البرامج الاجتماعية.

برنامج تقديم إعانة مالية إلى المسنين من أجل خدمات المرافق العامة

٤٢- برنامج تقديم إعانة مالية إلى المسنين من أجل خدمات المرافق العامة هو مشروع من المشاريع الاجتماعية لشركة بي دي في الكاريبي. وقد بدأ البرنامج في عام ٢٠٠٨ وهو مفتوح أمام جميع المتقاعدين المسجلين في نظام الضمان الاجتماعي في أنتيغوا وبربودا. ويتكون من إعانة مالية شهرية قدرها ١٠٠ دولار تُستخدم لتسديد فواتير خدمات المرافق العامة. ويوجد حالياً ما يزيد على ٦٠٠ ٤ مستفيد من هذا البرنامج. ويفتح التسجيل في هذا البرنامج مرتين في العام في أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر.

برنامج إعانة السكان

٤٣- برنامج إعانة السكان هو أيضاً برنامج اجتماعي من برامج بي دي في الكاريبي وقد بدأ في عام ٢٠٠٩. وتُستخدم في إطار هذا البرنامج بطاقة سحب لتوفير الإعانة الغذائية للفئات المحرومة اقتصادياً والأشخاص ذوي الإعاقة. ولا يفرض حد أدنى للسن، وقد وُضع البرنامج من أجل مساعدة الأشخاص ذوي الدخل المحدود أو المعدوم الذين يعيشون تحت خط الفقر. وعلى الأشخاص الراغبين في تلقي مستحقات مرتبطة بمستوى إمكانياتهم تقديم طلب يُنظر فيه للموافقة عليه. ولكي يحق للأشخاص الحصول على تلك الاستحقاقات، يشترط عليهم تقديم ما يثبت جنسيتهم أو حصولهم على الدخل أو عدم حصولهم عليه وإثبات الإعاقة أو العجز الطبي وما إلى ذلك. ويتلقى المستفيدون مبلغاً قدره ٢٥٠ دولاراً كل شهر يُستخدم في شراء الأغذية ومواد شخصية مختارة من شركة التسويق المركزية والمتاجر الكبرى "السوبر ماركت" في المدينة والمناطق الريفية. وقد استفاد من هذا البرنامج منذ إنشائه ما يربو على ٢ ٠٠٠ شخص من سكان أنتيغوا وبربودا.

٤٤- ويحق للأشخاص الذين هم في سن الثمانين من العمر وما فوق ويعيشون بدخل محدود الحصول على بدل بقيمة ١٠٠ دولار في الشهر لتسديد فاتورة الماء و٢٥٠ دولاراً شهرياً لتسديد فاتورة الكهرباء، وعندما تتجاوز فاتورة خدمات المرافق العامة الرقم المحدد فإن عليهم تسديد المبلغ الزائد بأنفسهم. ويتمثل أثر هذه البدلات السخية في تلقي معظم الأشخاص الذين تجاوزوا الثمانين من العمر الكهرباء والمياه مجاناً.

٤٥- وتقدم شعبة الرعاية الاجتماعية للمواطنين من خلال البرنامج الحكومي للمساعدة والرعاية المنزلية المقدمة إلى المسنين وغيرهم من المستفيدين من هذا البرنامج خدمات الرعاية إلى المسنين القاعدين في المنزل والمعوقين في شكل خدمات منزلية ووجبات غذائية وأنشطة اجتماعية.

مركز جيلبر للتنمية الزراعية والريفية

٤٦- مركز جيلبر للتنمية الزراعية والريفية هو مرفق تدريب رائد يقدم بدائل إيجابية في الأعمال الحرة والعمالة. ويهدف هذا المرفق إلى مساعدة الشباب والنساء.

٤٧- وهو مركز للتنمية والتدريب في المناطق الريفية، ومنذ عام ١٩٩٣ أتاح المركز توفير التدريب في مجالي الزراعة وتنظيم المشاريع للشباب الذين هم ما بين السادسة عشرة والثلاثين من العمر. وركز التدريب الذي يقدمه المركز على المهارات الحياتية ومهارات تنظيم المشاريع مع التشديد بصفة خاصة على استخدام الموارد الطبيعية في الزراعة وغير ذلك من أشكال المشاريع التجارية الريفية. وتستهدف البرامج والدورات المقدمة في المركز الشباب والنساء في مسعى لتحسين مستوى ما يحصلون عليه من الرعاية الاجتماعية ومستوى معيشتهم ومعالجة وكفالة مواصلة تطورهم واستدامتهم.

٤٨- ومركز جيلبر هو برنامج مسكوني تابع للكنيسة الميثودية ويتلقى المساعدة والدعم من حكومة أنتيغوا وبربودا التي تتمثل مساهمتها في تقديم المرافق العامة والموظفين الفنيين من وزارة الزراعة وإتاحة الأراضي لخريجي البرنامج. ويوفر المركز مجموعة واسعة من الدورات التدريبية في مجال الزراعة ومبادئ الطبخ الأساسية وإدارة الأعمال وخدمة العملاء والأغذية والمشروبات وصناعة المنسوجات وصيانة اليخوت ودورة مسائية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والمركز بارع جداً في تلبية احتياجات المواطنين.

كاف- خدمات الرعاية الصحية

مركز مونت سانت جون الطبي

٤٩- مركز مونت سانت جون الطبي هو المستشفى الرئيسي في أنتيغوا وبربودا وقد أصبح تحت إشراف وزارة الصحة. وتقوم بإدارة هذا المستشفى شركة تملكها الدولة. ويحتوي المستشفى على ١٨٥ سريراً ويقدم طائفة واسعة من الخدمات إلى المقيمين. ويتلقى المقيمون الذين يغطيهم نظام استحقاقات الخدمات الطبية الرعاية مجاناً ويدفعون رسماً رمزياً لقاء بعض خدمات التشخيص والاختبارات.

مركز السرطان

٥٠- افتُتح مركز السرطان رسمياً في حزيران/يونيه ٢٠١٥ وهو يقع في المنطقة المحيطة بمركز مونت سانت جون الطبي لمعالجة مرضى السرطان في أنتيغوا وبربودا وخارجها. وتلقى المركز مؤخراً شهادة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية المسؤولة عن التحقق من أن الخدمات فيما يتصل بخدمات الإشعاع متمشية مع المعايير المقبولة دولياً.

٥١- وكانت الحكومة استباقية في تنفيذ البرامج والتدابير الرامية إلى تحسين الخدمات الصحية ونوعية الخدمات المقدمة إلى سكان أنتيغوا وبربودا. وإضافة إلى الاستثمار في المعدات الجديدة من أجل مركز مونت سانت جون الطبي وافتتاح مركز السرطان، استحدثت عدة برامج لتحسين صحة سكان أنتيغوا وبربودا.

برنامج علاج العيون

٥٢- استحدث برنامج لعلاج العيون بالاشتراك مع الحكومة الفنزويلية وهو برنامج يأتي فيه الأطباء من فنزويلا إلى أنتيغوا ويفحصون الأشخاص ويقدمون توصيات بالعلاج المطلوب إن كان ضرورياً. ويُعالج الأشخاص مجاناً دون مقابل في مركز مونت سانت جون الطبي وعندما يحتاجون إلى علاج جراحي فإنهم يُنقلون جواً إلى فنزويلا حيث يتلقون العناية الطبية اللازمة مجاناً. ونفذ برنامجان حتى الآن. وقد استفاد من هذا البرنامج كثيراً الأشخاص ذوو الدخل المحدود والمسنون والأشخاص المصابون بإعتام عدسة العين والماء الأزرق وغير ذلك من أمراض العيون.

٥٣- وهناك زيادة في إضفاء الطابع اللامركزي على خدمات الرعاية الصحية، والخدمات المتاحة، ولا سيما الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية في العيادات الصحية المجتمعية بهدف تخفيف الضغط على مركز مونت سانت جون الطبي. وجرى توسيع نطاق برنامج الغسيل الكلوي في مركز مونت سانت جون الطبي. وتوسع البرنامج من حيث عدد الأجهزة والأشخاص الذين يمكنهم الحصول على أجهزة الغسيل الكلوي.

٥٤- وشكلت الحكومة **لجنة وطنية للحفاظ على الصحة** تتألف من أصحاب المصلحة الرئيسيين داخل قطاع الصحة الحكومي. ووضعت اللجنة سياسات وافقت عليها الوزارة للتعامل مع عوامل الخطورة المرتبطة بالأمراض غير السارية. وتهدف اللجنة في نهاية المطاف إلى تحقيق تخفيض بنسبة ٢٥ في المائة في جميع الوفيات المرتبطة بالأمراض غير السارية. وشرعت الحكومة أيضاً في برنامج نشيط للتوعية العامة واستخدمت مختلف الوسائط لإعلام الجمهور وتثقيفه في مجال أفضل الممارسات من أجل مجموعة متنوعة من المشاكل الصحية، بما يشمل مرض السكري وارتفاع ضغط الدم والصرع.

نظام استحقاقات الخدمات الطبية

٥٥- نظام استحقاقات الخدمات الطبية هو نظام للتأمين الصحي الطبي تديره مؤسسة قانونية. ويتلقى المواطنون الذين يسهمون في النظام بتسديد قسط شهري أو أسبوعي خدمات طبية مجانية لمعالجة الأمراض المشمولة بالنظام. ويشمل نظام استحقاقات الخدمات الطبية الكثير من الأنظمة المصممة لإطلاع الجمهور على العادات والممارسات الصحية، بما في ذلك المنافسات ومسابقات العدو الودية وما إلى ذلك.

لام- القضايا الجنسانية

٥٦- مديرية الشؤون الجنسانية هي شعبة في وزارة التحول الاجتماعي. وتضطلع المديرية بالمسؤولية الأولى عن تعزيز النهوض بالمرأة في أنتيغوا وبربودا. وتلتمس المديرية تحقيق المساواة بين الجنسين وتتاح خدماتها أيضاً للرجال. وتعمل مديرية الشؤون الجنسانية على تعزيز المساواة بين

الجنسين وتحقيق مشاركة المرأة مشاركة كاملة في الحياة الاقتصادية والسياسية في البلد. وتتولى المديرية قيادة برامج ومشاريع من أجل النهوض بالمرأة في أنتيغوا وبربودا عن طريق التعليم والتدريب والدعوة والتنمية الشخصية والتمكين. وتتعاون المديرية مع وكالات إقليمية ودولية وتقيم شراكات مع الجماعات المحلية في وضع المشاريع وحلقات العمل والحلقات الدراسية والبرامج. وتعمل مديرية الشؤون الجنسانية على تعزيز التوعية بقضايا الجنسين من خلال تنظيم حلقات عمل ومؤتمرات وحلقات دراسية وما إلى ذلك وتمارس ضغوطاً من أجل إجراء إصلاحات في المجالات التي يمكن أن تشكل تمييزاً ضد المرأة.

٥٧- وتعمل المديرية عن كثب مع الوزارات الحكومية الأخرى، بما في ذلك وزارة تنمية الشباب ووزارات الصحة والعمل والزراعة والأمانة المعنية بالإيدز وشعبة الرعاية الاجتماعية وقوة الشرطة الملكية في أنتيغوا وبربودا لتعزيز الوعي الجنساني وتقوم بضغوط من أجل الإصلاح في مجالات قد تنطوي على تمييز ضد المرأة.

٥٨- وقد وضعت مديرية الشؤون الجنسانية برامج وأتاحت التدريب لموظفي إنفاذ القانون في مجالي العنف المنزلي والعنف الجنسي. وتسعى البرامج إلى جعل موظفي إنفاذ القانون حساسين لاحتياجات الضحايا وللصدمات التي تصيبهم. وتنشط المديرية أيضاً في مساعدة ضحايا الاتجار بالبشر وإسداء المشورة لهم، وتقدم الإدارة الدعم والمشورة إلى جميع الضحايا على المستوى العملي. وتشغل مديرية الشؤون الجنسانية مع وكالة أخرى خطاً هاتفياً للأزمات من أجل الأشخاص الذين يتعرضون للإيذاء والخدمة متاحة أيضاً للجميع ذكوراً وإناثاً.

٥٩- وقد شرعت المديرية في تنظيم حملات عامة لإذكاء الوعي بالعنف ضد المرأة بهدف تغيير المواقف في المجتمع. وعملت الإدارة بنشاط بالغ في معالجة المسائل التي تشمل النساء والأطفال.

٦٠- وتشغل مديرية الشؤون الجنسانية مع وكالة أخرى خطاً هاتفياً للأزمات من أجل الأشخاص الذين يتعرضون للإيذاء والخدمة متاحة أيضاً للجميع ذكوراً وإناثاً. وبوجه عام لا تميز ممارسات الحكومة وغيرها من المؤسسات العامة ضد المرأة. ولا تتضمن القوانين أحكاماً تشكل تمييزاً ضد المرأة لأن الدستور ينص بوضوح وجرأة على عدم جواز التمييز ضد الأشخاص على أساس جنسهم ودينهم ومنشأهم الطبقي. بيد أن ذلك قد لا ينطبق دوماً من الناحية العملية، وعلى سبيل المثال تضطر الفتيات اللواتي يصبحن حوامل في المدرسة إلى تركها في كثير من الأحيان وغالباً ما يفضي ذلك إلى عدم إتمام تعليمهن. ويُعزى ذلك في أغلب الأحيان إلى المعايير والممارسات الثقافية والشؤون المالية لا إلى الأسباب القانونية. والحقيقة أن القانون ينص على إلزامية التعليم من سن الثالثة وحتى السادسة عشرة، لكن الواقع يدل على أن الأمهات في سن المراهقة يُحرمن من مواصلة تعليمهن.

العنف المنزلي

٦١- صدر مشروع قانون جديد يتعلق بالعنف المنزلي في غرفتي البرلمان أي المجلس الأدنى والمجلس الأعلى. ويلتمس مشروع القانون تقديم المزيد من الحماية لضحايا العنف المنزلي وتحديد أحكام لمنح أوامر الحماية وما يتصل بذلك من مسائل. ويسّلم مشروع القانون بأن العنف المنزلي جريمة خطيرة ضد المجتمع وأن الغالبية العظمى من ضحايا العنف المنزلي هم من النساء. ويشكل العنف المنزلي عقبة أمام تحقيق المساواة بين الجنسين. ويلتمس قانون عام ١٩٩٢ توفير سبل انتصاف وتعزيز مكافحة العنف المنزلي (الإجراءات المستعجلة). ويمنح القانون الجديد مصطلح العلاقة المنزلية تفسيراً أوسع. فعبارة العنف المنزلي لها تعريف أوسع نطاقاً وهي تشمل حالياً على وجه التحديد الإيذاء الاقتصادي والتخويف والمضايقة والتعقب وإلحاق الضرر وتدمير الممتلكات واقتحام منزل مقدم الطلب ومكان عمله وعبادته وهي أمور لم تكن واردة في قانون عام ١٩٩٢.

٦٢- ويمنح القانون الجديد صلاحية للشرطة للتوقيف بدون أمر قضائي عندما يُعتقد أن شخصاً قد انخرط أو يحتمل أن يكون قد انخرط في سلوك يبلغ حد العنف البدني ويمكن أن يفضي إلى إصابة بدنية خطيرة أو إلى الوفاة.

ميم- العمل والعمالة

٦٣- يحدد قانون العمل في أنتيغوا وبربودا المعايير الدنيا التي يتعين على أرباب العمل مراعاتها فيما يتعلق بممارسات العمل في البلد بحيث تشمل شروط العمل ومسائل الصحة والسلامة والحق في الانضمام إلى نقابة العمال والمفاوضة الجماعية وما إلى ذلك. وينص قانون العمل في أنتيغوا وبربودا على حماية حقوق الإنسان الأساسية للعمال في حرية التجمع وتكوين الجمعيات وتشكيل النقابات العمالية. وتتمتع نقابات العمال بحرية الاضطلاع بأنشطتها دون تدخل خارجي. ويجيز قانون العمل لنقابات العمال التنظيم والمفاوضة الجماعية دون تدخل. ويحظر القانون أيضاً الأعمال الانتقامية ضد الأفراد الذين يضربون عن العمل.

٦٤- ولدى الحكومة عدة برامج ترمي إلى مساعدة الشباب على تلقي التدريب واكتساب مهارات العمل. ويعمل برنامج الخبرة في العمل الجديد الذي تديره وزارة العمل على إيجاد أماكن عمل للأشخاص لمدة تصل إلى ستة أشهر. ويكتسب الأشخاص طوال الأشهر الستة خبرة حقيقية في مجال العمل ويتلقون أجراً لقاء عملهم. ويهدف البرنامج إلى تحسين فرص حصولهم على العمل وجعلهم أكثر جاهزية لسوق العمل.

المركز الجامع للعمالة

٦٥- يسهم المركز الجامع للعمالة الذي تديره وزارة العمل في تيسير تعيين المواطنين الباحثين عن عمل من الذين لديهم مؤهلات مناسبة لشغل الوظائف المتاحة. وتلتمس الوحدة مساعدة

الأشخاص على إيجاد عمل وإعانتهم في جميع المجالات المتعلقة بالعثور على عمل بما يشمل تقديم خدمات المشورة وتطوير المهارات وما إلى ذلك.

نون- الثقافة

٦٦- إن صون الثقافة المحلية وتعزيزها حق هام من حقوق الإنسان لشعب أنتيغوا وبربودا. وهناك لجنة وطنية للاحتفالات تتولى مسؤولية تنظيم الاحتفالات الوطنية والترويج لها. وأبرز حدث ثقافي هو الكرنفال الصيفي تليه احتفالات الاستقلال.

سين- بناء القدرات والمساعدة التقنية

٦٧- لا توجد حتى الآن أية مؤسسة تتولى مسؤولية مراقبة مدى امتثال الحكومة لمختلف التزاماتها في مجال حقوق الإنسان. ولا يوجد نظام للبيانات قادر على توفير المعلومات اللازمة لتجميع التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان في حينها.

٦٨- وهناك حاجة إلى المساعدة لإنشاء وحدة خاصة من الموظفين المتدربين الذين تكمن مسؤوليتهم الوحيدة في إطلاع الجمهور على التزامات الدولة في مجال حقوق الإنسان، والتحقيق في قضايا حقوق الإنسان بغرض إنشاء مصرف للبيانات وإعداد تقارير متى كانت مطلوبة.